

Distr.: General
26 December 2019
Arabic
Original: English



بعثة الأمم المتحدة للتحقق في كولومبيا

تقرير الأمين العام

أولاً - مقدمة

١ - يقدّم هذا التقرير عملاً بقرار مجلس الأمن ٢٤٣٥ (٢٠١٨) الذي مدّد المجلس بموجبه ولاية بعثة الأمم المتحدة للتحقق في كولومبيا، وقرار المجلس ٢٣٦٦ (٢٠١٧) الذي طلب فيه إلى الأمين العام أن يقدم تقريراً عن تنفيذ ولاية البعثة كل ٩٠ يوماً. ويغطي هذا التقرير الفترة الممتدة من ٢٧ أيلول/سبتمبر إلى ٢٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٩.

ثانياً - التطوّرات الرئيسية

٢ - في ٢٤ تشرين الثاني/نوفمبر، احتفل الكولومبيون بالذكرى السنوية الثالثة لتوقيع الاتفاق النهائي لإنهاء النزاع وإحلال سلام مستقر ودائم. وفي بيان صدر في ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر، قدّم المستشار الرئاسي لتحقيق الاستقرار والإدماج، إميليو أرثشيليا، وصفاً مفصّلاً للتقدّم الذي أحرزته الحكومة في تنفيذ استراتيجية "السلام في ظل الشرعية"، وأكد مرة أخرى التزام الحكومة بالتنفيذ الشامل لاتفاق السلام. وبمناسبة الذكرى السنوية، جرت مصالحة في المنطقة الإقليمية السابقة للتدريب وإعادة الإدماج في أغوا بونيتا (مقاطعة كاكيتا) بين أعضاء سابقين في القوات المسلحة الثورية الكولومبية - الجيش الشعبي المشمولين بعملية إعادة الإدماج وبين ضحايا النزاع. وفي بيان صدر بمناسبة الذكرى السنوية، دعت البعثة الكولومبيين إلى المتابعة في بذل كافة الجهود اللازمة لتوطيد السلام المستدام، وأقرت بالتزام الطرفين الموقعين على الاتفاق بالسلام.

٣ - وجاءت هذه الذكرى السنوية في خضم عمليات تعبئة اجتماعية واسعة النطاق بدأت في ٢١ تشرين الثاني/نوفمبر بإضراب وطني دعمته قطاعات مختلفة، بما في ذلك الحركات الطلابية، والنقابات، ومنظمات السكان الأصليين والمنحدرين من أصول أفريقية، دافعةً بمجموعة واسعة من المطالب، من بينها سحب الإصلاحات الضريبية المقترحة، ومعارضة التعديلات المحتملة على نظام المعاشات التقاعدية، وتنفيذ الاتفاقات السابقة مع الجماعات الطلابية، وحماية القيادات الاجتماعية والمقاتلين السابقين



في القوات المسلحة الثورية الكولومبية - الجيش الشعبي، والتنفيذ الشامل لاتفاق السلام. وكانت المظاهرات سلمية في معظمها، وإن وقعت بعض حوادث التخريب والعنف ومواجهات بين المحتجين وقوات الأمن العام. وأُبلغ عن حالة وفاة واحدة في بوغوتا وحالتين في بوينايفيتورا (مقاطعة فالي ديل كاوكا). وفي بيان أدلى به المتحدث باسمي في ٢٣ تشرين الثاني/نوفمبر، أُقررت بالروح السلمية إلى حد كبير التي اتسمت بها المسيرات ورحبت برغبة الحكومة المعلنة في الدخول في حوار، ودعوت جميع الجهات الفاعلة إلى الامتناع عن العنف والتخلي بأقصى درجات ضبط النفس وتحمي التعامل السلمي.

٤ - وردا على عملية التعبئة هذه التي استمرت في مختلف أنحاء البلد، أطلق رئيس كولومبيا، إيفان دوكي ماركيز، في ٢٦ تشرين الثاني/نوفمبر محادثة وطنية مع قطاعات مختلفة حول ستة مواضيع هي: النمو الشامل، والشفافية، وجهود مكافحة الفساد، والتعليم، و"السلام في ظل الشرعية"، والبيئة، وتعزيز المؤسسات، وهو الموضوع الذي عُيّر لاحقا إلى الشباب. وذكرت الحكومة أن هذه المحادثات ستستمر حتى ١٥ آذار/مارس ٢٠٢٠. وفي ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر، شارك ممثلي الخاص لكولومبيا ورئيس البعثة في أول اجتماع عُقد في إطار المحادثة الوطنية بشأن "السلام في ظل الشرعية"، برئاسة الرئيس دوكي. وأشار ممثلي الخاص إلى أن التنفيذ الشامل لاتفاق السلام هو أحد مطالب عملية التعبئة، وأقر بجهود الحكومة في هذا الصدد، كما أشار إلى التحديات الكبيرة التي لا تزال قائمة فيما يتعلق بتوطيد السلام في كولومبيا.

٥ - وفي ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر، أصدرت اللجنة الوطنية المنشأة ضمن الإضراب، وأعضاء الكونغرس من مختلف الأحزاب السياسية، ومنظمات المجتمع المدني التي تروج لعملية السلام، رسالة مشتركة طلبوا فيها إلى الحكومة تنظيم مائدة مستديرة للحوار الوطني منفصلة عن المحادثة الوطنية، لتكون منبرا للحوار المباشر مع كل قطاع لتناول شواغله المحددة. واقترح في الرسالة أن يكون البند الثاني من جدول أعمال المائدة المستديرة هو التنفيذ الشامل لاتفاق السلام وإمكانية استئناف الحوار مع جيش التحرير الوطني.

٦ - وكانت الانتخابات التي جرت في ٢٧ تشرين الأول/أكتوبر أول انتخابات محلية وانتخابات على مستوى المقاطعات منذ توقيع اتفاق السلام، وأول انتخابات يشارك فيها الحزب السياسي "القوة الثورية البديلة المشتركة" والأعضاء السابقون في القوات المسلحة الثورية الكولومبية - الجيش الشعبي. ووقعت حوادث عنف ووصم أثناء الحملة الانتخابية، ولكن الحوادث التي سُجِّل وقوعها في يوم الانتخابات كانت أقل من الحوادث المسجلة في الانتخابات السابقة (أُبلغ عن ٥ جرائم قتل في يوم الانتخابات مقارنة بـ ٢٨ جريمة قتل في الانتخابات المحلية لعام ٢٠١٥). وتجاوزت نسبة المشاركة ٦١ في المائة، حيث زاد عدد مراكز اقتراع بنسبة ١٣,١ في المائة عن عام ٢٠١٥، واستُحدثت بعض تلك المراكز في مواقع كان من الصعب إقامتها فيها في السابق بسبب المشاكل الأمنية المرتبطة بالنزاع. وقد حظيت هذه التطورات بالثناء على نطاق واسع بوصفها شاهدا على الآثار الإيجابية لعملية السلام على الديمقراطية في كولومبيا.

٧ - وفي ١٦ تشرين الأول/أكتوبر، وافق الكونغرس على الميزانية الوطنية العامة لعام ٢٠٢٠. ويتضمن مشروع القانون الذي قدمته الحكومة مرفقا عن الاستثمارات المتصلة بالسلام. وفي كانون الأول/ديسمبر، وافق الكونغرس على إصلاح دستوري يأذن باستخدام الموارد المتأتمية من رسوم الامتياز المستقبلية المتأتمية من استغلال الهيدروكربونات للاستثمارات في البلديات المتضررة من النزاع. إلا أن أحزاب المعارضة وجهات فاعلة في المجتمع المدني تعتبر تمويل تنفيذ اتفاق السلام لا يزال غير كاف.

٨ - وواصل أعضاء الكونغرس القيام بدور هام في رصد تنفيذ اتفاق السلام. وقام أعضاء لجنة السلام في كلا المجلسين بزيارة المجتمعات المحلية المتضررة من أعمال العنف والمناطق الإقليمية السابقة للتدريب وإعادة الإدماج. وعقد الكونغرس أيضا جلسات بشأن تنفيذ أجزاء محددة من الاتفاق.

٩ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، لم يوافق الكونغرس على إصلاحين مقترحين يتعلقان بجوانب العدالة الانتقالية في اتفاق السلام، وسط مخاوف أثارها مشرعون من مختلف الأطراف من إمكانية تأثير هذين الإصلاحين على الأمن القانوني للأشخاص المشمولين بالولاية القضائية الخاصة من أجل السلام. وقد ذكر الرئيس دوكي أن أي إصلاحات تقترحها حكومته لن يكون لها أثر رجعي.

١٠ - وقد أحرز الكونغرس تقدماً في مناقشة مشروع قانون لتمديد قانون الضحايا ورد الأراضي (القانون رقم ١٤٤٨ لعام ٢٠١١)، المقرر أن تنتهي صلاحيته في عام ٢٠٢١، عشر سنوات إضافية. وقد طلبت منظمات الضحايا هذا التمديد حتى يتسنى مواصلة أعمال حقوق الضحايا، بما في ذلك حصولهم على التعويضات الشاملة. وقضت المحكمة الدستورية بأنه إذا لم تتخذ أي تدابير لتمديد القانون، فسيمدد تلقائياً حتى عام ٢٠٣٠. وقد ذكر الرئيس دوكي أن حكومته تؤيد تمديد القانون.

١١ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، قدّم المجلس الوطني للسلام والمصالحة والتعايش، المنشأ بموجب الجزء ٢ من اتفاق السلام، إسهاماته فيما يتعلق بوضع سياسة عامة وطنية بشأن السلام والمصالحة والتعايش وعدم الوصم إلى الحكومة، وكان قد أعدّها من خلال عملية تشاركية وطنية أُجريت مع المجالس الإقليمية للسلام والمصالحة والتعايش.

١٢ - وفي ٦ تشرين الثاني/نوفمبر، استقال وزير الدفاع غيرمو بوتيرو عقب تقديم اقتراح بحجب الثقة في الكونغرس وإثارة جدل حول غارة جوية شُنّت في أواخر آب/أغسطس على معسكر جماعة منشقة عن القوات المسلحة الثورية الكولومبية - الجيش الشعبي في مقاطعة كاكيتا وأودت بحياة العديد من الأطفال المجندين. وعيّن الرئيس دوكي وزير الخارجية السابق، كارلوس هولمز تروخيو، وزيرا جديدا للدفاع وكلوديا بلوم دي باريري وزيرة للخارجية.

حلّ الخلافات المتعلقة بتنفيذ اتفاق السلام

١٣ - واصلت الحكومة وأعضاء الحزب الحاكم توجيه الاتهام للقوة الثورية البديلة المشتركة بعدم الامتثال الكامل لبعض التزاماتها بموجب اتفاق السلام، بما في ذلك تسليم كامل أصولها - التي ستستخدم في جبر الضرر الواقع على الضحايا - وكشف مواقع الألغام وحقول الألغام، وادعوا أيضا أنها لم تسهم بشكل كامل في الجهود المبذولة عموماً سعياً إلى كشف الحقيقة. وفي ١٢ كانون الأول/ديسمبر، طلب المشرعون في الحزب الحاكم رسمياً توضيحاً من المحاكم العليا والولاية القضائية الخاصة من أجل السلام وغيرها من مؤسسات الدولة بشأن الكيانات المسؤولة عن مساءلة القوات المسلحة الثورية الكولومبية - الجيش الشعبي عن عدم الامتثال المزعوم. وواصل حزب القوة الثورية البديلة المشتركة التصريح بامتثاله لالتزاماته وكرر الادعاء بأن الحكومة لم تف بالعديد من التزاماتها هي. ويشير حزب القوة الثورية البديلة المشتركة، في جملة أمور، إلى عدم كفاية التدابير المتخذة لحماية أمن المقاتلين السابقين، وعدم احترام هيكل التنفيذ المنشأ بموجب الاتفاق، وعدم تنفيذ الاتفاق تنفيذاً شاملاً. وفي الوقت نفسه، أنكرت الحكومة هذه الادعاءات، وأعربت مراراً عن التزامها بتنفيذ اتفاق السلام من خلال استراتيجية "السلام في ظل الشرعية".

١٤ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، لم تجتمع لجنة متابعة تنفيذ الاتفاق النهائي وتعزيزه والتحقق منه، وهي الآلية الرئيسية المنشأة بموجب الاتفاق لحل هذه الخلافات والتغلب على تحديات التنفيذ، إلا مرتين فحسب.

الإصلاح الشامل في المناطق الريفية

١٥ - يمثل إنشاء البرامج الإنمائية ذات التركيز الإقليمي للبلديات المتضررة من النزاع أحد عناصر الإصلاح الشامل في المناطق الريفية الواردة في الجزء ١ من اتفاق السلام. وتفيد الحكومة بأنه من بين ٢٠٧ أعمال كان من المقرر تنفيذها حتى الآن، أُنجز ٧٨٠ عملاً، وهناك ٣١٥ عملاً قيد التنفيذ، ولا يزال ١١٢ عملاً معلقاً. وقد عادت هذه المشاريع بالفائدة على المجتمعات المحلية في ٧٦ بلدية. وتقوم الحكومة بتوسيع نطاق استراتيجيات التمويل لتعزيز تغطية هذه البرامج، بسبل منها مشاريع معتمدة مموله بموارد رسوم الامتياز المتأتية من استغلال المعادن والهيدروكربونات، ومن خلال آلية "Obras por impuestos" (العمل مقابل الضرائب) التي تُشرك القطاع الخاص. وقد اتخذ ما مجموعه ١٤٠ من أصل ١٧٠ بلدية من البلديات التي نُفذت فيها هذه البرامج وتوسع مقاطعات، تدابير قانونية لإدراج البرامج في أدوات التخطيط المحلية وعلى مستوى المقاطعات. وحثت منظمات المجتمع المدني على استمرار المحافظة على الطابع التشاركي في تصميم هذه البرامج، التي شارك فيها أكثر من ٢٢٠.٠٠٠ فرد من المجتمعات المحلية.

١٦ - وتعمل الحكومة، من خلال وكالة التجديد الإقليمي، على وضع خطة إطارية لتعزيز التنسيق بين المؤسسات والتشجيع على تنفيذ البرامج الإنمائية بطريقة أكثر شمولاً. وفي ١ تشرين الثاني/نوفمبر، قام وزراء، يرافقهم ممثلون عن المجتمع الدولي والسلطات المحلية، بزيارة ١٦ منطقة من المناطق التي نُفذت فيها البرامج الإنمائية لافتتاح المشاريع ومناقشة تنفيذها مع الجهات الفاعلة المحلية.

النظام الشامل للحقيقة والعدالة والجبر وعدم التكرار

١٧ - واصلت الولاية القضائية الخاصة من أجل السلام إحراز تقدم في قضاياها السبع. وفيما يتعلق بالقضية ٠٠١ المتعلقة بعمليات الاختطاف التي قام بها أعضاء سابقون في القوات المسلحة الثورية الكولومبية - الجيش الشعبي، عقدت الولاية القضائية الخاصة من أجل السلام ست جلسات استماع إقليمية في جميع أنحاء البلد، بما في ذلك في أربع مناطق من المناطق الإقليمية السابقة للتدريب وإعادة الإدماج، شارك فيها مقاتلون سابقون وأسهموا في الكشف عن الحقيقة، بما في ذلك الاعتراف بالمسؤولية في القضايا التي استخدمت كأمثلة. وفي القضية ٠٠٣ المتعلقة بعمليات إعدام خارج نطاق القانون مقدمة على أنها إصابات في القتال (فيما يطلق عليه "تزييف إيجابي")، قدّم ١٥٦ فرداً من أفراد القوات المسلحة إفاداتهم طوعاً، ولأول مرة، قدّمت مجموعة من أقارب الضحايا ملاحظات بشأن هذه الإفادات في جلسة استماع عامة. وفيما يتعلق بالقضية ٠٠٤ عن الحالة في منطقة أورابا، أمرت الولاية القضائية الخاصة من أجل السلام باتخاذ تدابير وقائية لحماية سلامة مجتمعات السكان الأصليين والكولومبيين المنحدرين من أصول أفريقية في المنطقة لضمان مشاركتهم في القضية. وتشمل القضية ٠٠٧، المتعلقة بتجنيد الأطفال واستخدامهم، ٨ ٨٣٩ حالة فردية لأطفال جندهم أعضاء سابقون في القوات المسلحة الثورية الكولومبية - الجيش الشعبي، وتم تحديد ٣٧ من القادة السابقين في القوات المسلحة الثورية الكولومبية - الجيش الشعبي للممثل أمام الولاية القضائية الخاصة من أجل السلام.

١٨ - وقد اعتمدت الولاية القضائية الخاصة من أجل السلام أكثر من ٦٠.٠٠٠ ضحية حتى الآن، بما في ذلك أول اعتماد جماعي لجماعات إثنية بوصفها ضحايا. وتواصل الولاية القضائية الخاصة من أجل السلام استعراض، على أساس كل حالة على حدة، الطلبات الـ ٦٥٧ المقدمة من مسؤولي الدولة وأطراف ثالثة في النزاع للخضوع طوعاً لولايتها. وفي الوقت نفسه، تواصل الولاية القضائية الخاصة من أجل السلام أيضاً عقد جلسات استماع لمسؤولين سابقين في الدولة ولأطراف ثالثة، من بينهم عضو سابق في الكونغرس. وقد أبلغ بعض الأشخاص المشاركين في الإجراءات القضائية، منهم ضحايا، عن تهديدات وُجّهت إليهم. وفي تشرين الثاني/نوفمبر، تلقى ٢٣ محامياً يدافعون عن مقاتلين سابقين في القوات المسلحة الثورية الكولومبية - الجيش الشعبي أمام الولاية القضائية الخاصة من أجل السلام تهديدات.

١٩ - وحتى الآن، استبعدت الولاية القضائية الخاصة من أجل السلام ستة من القادة السابقين للقوات المسلحة الثورية الكولومبية - الجيش الشعبي من ولايتها القضائية، منهم ثلاثة قادة خلال الفترة المشمولة بالتقرير: لوتشيانو مارين أرانغو، المعروف باسم "إيفان ماركيز"، وخوسيه مانويل سيريرا سابوغال، المعروف باسم "زاركو ألدنيفير"، وهنري كاستيلانوس غارزون، المعروف باسم "رومانيا"، وجميعهم من الجماعة التي أعلنت عودتها إلى حمل السلاح في آب/أغسطس ٢٠١٩.

٢٠ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، أجرت لجنة تقصي الحقائق زيارتين للضحايا الذين شاركوا في محادثات السلام في هافانا للمشاركة في مبادرات المصالحة مع المقاتلين السابقين في المناطق الإقليمية السابقة للتدريب وإعادة الإدماج. وواصلت اللجنة عقد "حوارات لعدم التكرار" في مناطق مختلفة من البلد لمناقشة المخاطر التي تواجه القيادات الاجتماعية، فضلاً عن تنظيم حدث في ميديلين بشأن آثار النزاع على الأطفال والمراهقين. وعقدت اللجنة، بالاشتراك مع الولاية القضائية الخاصة من أجل السلام، أول جلسات استماع في الخارج مع ضحايا يعيشون في المنفى. وحتى الآن، أجرت اللجنة أكثر من ٧٥٠٠ مقابلة جماعية وفردية.

٢١ - وأنجزت الوحدة المعنية بالبحث عن الأشخاص الذين يعتبرون في عداد المفقودين في سياق النزاع المسلح ونتيجة له ٨ من ١٢ منتدى إقليمياً للأفراد والمنظمات للمساهمة في وضع خطتها الوطنية للبحث. وفي ٢ كانون الأول/ديسمبر، عقدت الوحدة أول منتدى وطني لتجميع وتوحيد مساهمات المنتديات الإقليمية.

٢٢ - ولا يزال النظام الشامل يتلقى تقارير من سلطات الدولة وقوات الأمن العام والمنظمات الاجتماعية ومنظمات الضحايا. وبناء على طلب من منظمات الضحايا، مددت الولاية القضائية الخاصة من أجل السلام الموعد النهائي لتقديم التقارير حتى آذار/مارس ٢٠٢١.

استبدال المحاصيل غير المشروعة

٢٣ - لا تزال الاقتصادات غير المشروعة أحد الدوافع الرئيسية لأعمال العنف. وقد أنشئ البرنامج الوطني الشامل لاستبدال المحاصيل غير المشروعة بموجب الجزء ٤ من اتفاق السلام من أجل دعم الأسر والمجتمعات الريفية التي تمر بمرحلة انتقالية، من زراعة المحاصيل غير المشروعة إلى الأنشطة الاقتصادية الأخرى. ووفقاً لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، تم القضاء طوعاً، منذ آب/أغسطس ٢٠١٧، على ما يقدر بـ ٤٠.٥٠٦ هكتارات من المساحات المزروعة بالكوكا التي سجلتها ٩٩.٠٩٧ أسرة مشاركة في البرنامج، من أصل ٦٠.٠٨٢ هكتاراً من الكوكا. وتلقى ما مجموعه ٣٨.٥٢٥ أسرة سنة

كاملة من المدفوعات المؤقتة، وتلقت ٦٠ ٨٤٢ أسرة مساعدة تقنية، وتلقت ٣٤ ٤٩٢ أسرة دعماً لمشاريع الأمن الغذائي.

٢٤ - ولا يزال الأفراد والمنظمات الاجتماعية المشاركة في البرنامج هدفاً للتهديدات والهجمات وعمليات القتل. وتقدم الحكومة مبادرات ترمي إلى توصيف المخاطر المحددة التي يواجهها الأفراد الذين يشاركون بنشاط وبشكل واضح في البرنامج، من أجل تنفيذ تدابير الوقاية.

٢٥ - ويفيد مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة أيضاً أن ٩٥ في المائة من الأسر ممتلئة بالالتزامات الطوعية بالإتلاف. وأعربت بعض الأسر المشاركة في البرنامج عن قلقها من التأخيرات في تنفيذ المشاريع الإنتاجية البديلة والاستثمارات في التنمية المحلية، وهي أمور بالغة الأهمية لدعم ابتعادها عن الاقتصادات غير المشروعة.

جيش التحرير الوطني

٢٦ - لا تزال المواجهات بين جيش التحرير الوطني والجماعات المسلحة غير المشروعة الأخرى وقوات الأمن العام تؤثر على المجتمعات المحلية، ولا سيما في مقاطعات تشوكو ونورتي دي سانتاندير وأراوكا ونارينييو. ودعت المجتمعات المحلية ومنظمات المجتمع المدني في المناطق التي يوجد فيها جيش التحرير الوطني إلى استئناف الحوار معه. وتواصل الكنيسة الكاثوليكية الدعوة إلى تجديد جهود الحوار، وتدعو جيش التحرير الوطني إلى إطلاق سراح المختطفين. وقد أكدت الحكومة من جديد شروطها لاستئناف المفاوضات، وهي وقف جميع الأنشطة الإجرامية وإطلاق سراح المختطفين.

ثالثاً - مهام البعثة

ألف - إعادة الإدماج

إعادة الإدماج السياسي

٢٧ - في تشرين الأول/أكتوبر، شارك حزب القوة الثورية البديلة المشتركة والمقاتلون السابقون في أول انتخابات محلية وانتخابات على مستوى المقاطعات. وأيدت القوة الثورية البديلة المشتركة وائتلافات من بينها القوة الثورية البديلة المشتركة، أكثر من ٣٠٠ مرشح، ٦٧ في المائة منهم من المقاتلين السابقين. وكذلك خاض بعض المقاتلين السابقين الانتخابات مع أطراف أخرى. وانتُخب ما مجموعه ١٢ مرشحاً لمناصب مختلفة، من بينهم ٣ لمنصب العمدة. وكان اثنان من المرشحين الذين انْتُخِبوا لهذا المنصب عضوين سابقين في القوات المسلحة الثورية الكولومبية - الجيش الشعبي أيدهما أحزاب أخرى، بينما ترشح الآخر، الذي لم يكن عضواً سابقاً في القوات المسلحة الثورية الكولومبية - الجيش الشعبي، في إطار ائتلاف ضم القوة الثورية البديلة المشتركة. وشاركت المقاتلات السابقة بنشاط في الانتخابات (٣٨ في المائة من المرشحين) على الرغم من التحديات التي واجهتهن في الوصول إلى الموارد وخطط الحماية. وكان هناك امرأتان من بين المرشحين المنتخبين.

٢٨ - وعلى الرغم من الوصم، والقيود المفروضة على التمويل، والمسائل الأمنية خلال الحملة، شاركت القوة الثورية البديلة المشتركة والمقاتلون السابقون بنشاط في الانتخابات، ومارسوا حقهم في التصويت. وكان التعاون فيما بين السلطات الانتخابية والحكومية في أوانه أساسيا للتغلب على العقبات، ومن بينها قدرة المقاتلين السابقين على التصويت في أماكن إقامتهم الحالية.

٢٩ - وفي كانون الأول/ديسمبر، أعلنت اللجنة التوجيهية لمجلس النواب عن شعور مؤقت لمقعد في الكونغرس كان يشغله القائد السابق في القوات المسلحة الثورية الكولومبية - الجيش الشعبي سيويسيس هرنانديز سولارتي، المعروف باسم "خيسوس سانتريتش"، وذلك عقب صدور قرار المحكمة العليا بفتح دعوى جنائية رسمية ضده في تهم متعلقة بالالتجار بالمخدرات والأمر باحتجازه قبل المحاكمة. ووفقا للدستور، فقد حزب القوة الثورية البديلة المشتركة مؤقتا هذا المقعد في مجلس النواب أثناء إجراء التحقيق.

الجغرافيا المتغيرة لإعادة الإدماج

٣٠ - في تشرين الثاني/نوفمبر، أفادت الوكالة المعنية بإعادة الإدماج والتطبيع بأن ٢٢٥ ٩ مقاتلا سابقا (فيما يمثل ٧٠ في المائة من المقاتلين المعتمدين) يقيمون خارج المناطق الإقليمية السابقة للتدريب وإعادة الإدماج، ويعيش حوالي ربع هؤلاء المقاتلين في بيئات حضرية وثلاثة أرباعهم في مناطق ريفية وشبه ريفية. ويواجه هؤلاء المقاتلون السابقون تحديات في الحصول على الخدمات الأساسية والأمن، من بين أمور أخرى. وتجدر الإشارة إلى أن ١٩ مشروعا من أصل ٤٧ مشروعا جماعيا تمت الموافقة عليها تنفيذ مقاتلين سابقين يعيشون خارج المناطق الإقليمية السابقة للتدريب وإعادة الإدماج.

٣١ - وتواصل الوكالة المعنية بإعادة الإدماج والتطبيع جهودها لإيجاد حلول دائمة للأراضي والإسكان والخدمات لجميع سكان المناطق الإقليمية السابقة للتدريب وإعادة الإدماج - سواء بنقلهم أو إبقائهم في مواقعهم الحالية. واعترف الطرفان بالنتائج الإيجابية للمرحلة الأولى من الزيارات التي قامت بها الحكومة والقوة الثورية البديلة المشتركة والبعثة إلى المناطق الإقليمية السابقة، حيث التزما بالمتابعة المشتركة للقرارات المتخذة خلال الزيارات، وتوسيع نطاق الزيارات لتشمل سائر تلك المناطق. غير أنه لم تُجر أي زيارات مشتركة خلال الفترة المشمولة بالتقرير.

٣٢ - ولا يزال الحصول على الأراضي حاجة ملحة لـ ٢٤ منطقة من المناطق الإقليمية السابقة للتدريب وإعادة الإدماج. وقد طلبت الوكالة المعنية بإعادة الإدماج والتطبيع من الوكالة الوطنية للأراضي شراء قطع أرض لتسعة من المناطق الإقليمية السابقة، وخصص صندوق السلام في كولومبيا حوالي ٦,١ ملايين دولار لهذا الغرض.

إعادة الإدماج الاقتصادي والاجتماعي

٣٣ - اجتمع المجلس الوطني لإعادة الإدماج مرتين خلال الفترة المشمولة بالتقرير، ووافق على ١٢ مشروعا إنتاجيا جماعيا جديدا، مما رفع عدد المشاريع المعتمدة إلى ٤٧ مشروعا، استفاد منها ٢ ٤٥٤ مقاتلا سابقا (منهم ٦٨٨ امرأة) و ٨٣ فردا من أفراد المجتمعات المحلية. وتلقى ما مجموعه ٢٤ مشروعا من هذه المشاريع المعتمدة أموالا استفاد منها ١ ٥٣٠ مقاتلا سابقا (منهم ٤٥٠ امرأة). وفيما يتعلق بفرادى المشاريع، بلغ عدد المبادرات المعتمدة والتي صُرفت لها الأموال حتى الآن

- ٧٠٥ مبادرات، استفاد منها ٨٢٧ مقاتلاً سابقاً (منهم ١٧٨ امرأة). وفي المجموع، تلقى ١٨ في المائة من المقاتلين السابقين المعتمدين دعماً مالياً للمشاريع الإنتاجية من خلال هذه الآليات.
- ٣٤ - ومن بين ٤٧ مشروعاً جمعياً تمت الموافقة عليها، يُنفَّذ ٧٧ في المائة منها على أراضٍ مستأجرة، مما يؤثر في استدامتها ويبرز الحاجة إلى إحراز تقدم ملموس في تخصيص الأراضي للمشاريع الإنتاجية.
- ٣٥ - وفي تطور مشجع، استأنف الفريق العامل التقني المعني بالمسائل الجنسانية التابع للمجلس الوطني لإعادة الإدماج أنشطته. ويواصل الفريق العامل إذكاء الوعي بالمبادئ التوجيهية لإدراج الإجراءات المتعلقة بالمسائل الجنسانية في إعادة الإدماج الاقتصادي، ويواصل تعزيز الدعم المقدم لإعادة إدماج المقاتلات السابقات.
- ٣٦ - وفي تشرين الثاني/نوفمبر، أعلنت مجموعة من الشركات بقيادة بروأنتيوكيا (Proantioquia)، وهي أكبر رابطة لقطاع الأعمال في مقاطعة أنتيوكيا، أنها ستوفر ٢٧٠ هكتاراً لتطوير مشروع إنتاجي لـ ١٨٥ مقاتلاً سابقاً، بمشاركة المجتمع المحلي. وتبيّن هذه المبادرة الدور الهام الذي يمكن أن يؤديه القطاع الخاص في دعم إعادة الإدماج وبناء السلام على نطاق أوسع.
- ٣٧ - وقد أقام كيان تابع لوزارة الصناعة والسياحة والتجارة يُدعى "إنبولسا" (iNNpulsa) شراكة مع الوكالة المعنية بإعادة الإدماج والتطبيع لتقديم المساعدة التقنية لـ ٥٠٠ مشروع فردي و ٤٠ مشروعاً جمعياً.
- ٣٨ - ولا تزال الجهود المتفانية التي يبذلها المقاتلون السابقون في المبادرات الإنتاجية تبدي نتائج إيجابية. ففي تشرين الأول/أكتوبر، فاز البن الذي أنتجه المقاتلون السابقون والمجتمعات المحلية المجاورة في مقاطعة كاوكا بجائزة دولية مرموقة. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، قدم مقاتلون سابقون من جميع أنحاء البلد منتجاتهم في ثلاثة معارض رئيسية للمنتجات الوطنية.
- ٣٩ - وفي كانون الأول/ديسمبر، وافق المجلس الوطني لإعادة الإدماج على توسيع نطاق خدمات الرعاية الصحية للمناطق الإقليمية السابقة للتدريب وإعادة الإدماج والمجتمعات المحلية المحيطة بها لعام ٢٠٢٠. وحتى الآن، ينتمي ٩٨ في المائة من المقاتلين السابقين إلى نظام الرعاية الصحية الوطني، على الرغم من أن المقاتلين السابقين لا يزالون يبلغون عن مواجهتهم تحديات في الحصول على الرعاية الصحية. ولتعزيز القدرات المحلية فيما يتعلق بالصحة، بما في ذلك الصحة الجنسية والإنجابية، بدأت الحكومة المرحلة الثانية من مشروع "الصحة من أجل السلام"، الذي تنفذه المنظمة الدولية للهجرة وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومنظمة الصحة للبلدان الأمريكية.
- ٤٠ - ولا تزال المبادئ التوجيهية للدعم الاقتصادي المقدم لمشاريع إسكان المقاتلين السابقين في انتظار موافقة الوكالة المعنية بإعادة الإدماج والتطبيع. وتبذل الوكالة جهوداً لحل المسائل المتعلقة بمشروع الإسكان الجماعي لـ ٣٥٠ مقاتلاً سابقاً في المناطق الإقليمية السابقة للتدريب وإعادة الإدماج في بوندوريس وتيرا غراتا.
- ٤١ - وزاد عدد المقاتلين السابقين الذين يواصلون دراساتهم الأكاديمية من ٤٦١ ٢ مقاتلاً سابقاً في كانون الثاني/يناير إلى ٥٠٥٩ ٥ مقاتلاً سابقاً في تشرين الأول/أكتوبر. وأعلنت وزارة التعليم مؤخراً عن توفير ٣٣٠٠ فرصة إضافية للمقاتلين السابقين وأفراد المجتمع المحلي في البرنامج التعليمي المسمى "Arando la educación" (حرث التعليم). وإضافة إلى ذلك، هناك حالياً ٤٧٥ ٣ مقاتلاً سابقاً

مسجلين في أنشطة تدريب مهني، ولا سيما من خلال الهيئة الوطنية للتدريب، والوكالة المعنية بإعادة الإدماج والتطبيع، والصليب الأحمر الكولومبي. بيد أن المقاتلين السابقين لا يزالون يواجهون تحديات في الحصول على فرص التعليم في بعض المناطق النائية، مثل مقاطعة تشوكو.

٤٢ - وقد أُحرز تقدم في التوصل إلى توافق في الآراء بين القوة الثورية البديلة المشتركة والحكومة بشأن خارطة طريق إعادة الإدماج. وسيساعد اعتمادها الرسمي، الذي لا يزال معلقاً، على توفير مزيد من الوضوح بشأن مسائل من بينها التعليم والصحة واستدامة إعادة الإدماج الاقتصادي والإسكان وإعادة الإدماج المجتمعي والمساعدة النفسية الاجتماعية.

دور الجهات الفاعلة المحلية والمجتمعات المحلية

٤٣ - منذ إجراء الانتخابات في تشرين الأول/أكتوبر، بذلت الوكالة المعنية بإعادة الإدماج والتطبيع وغيرها من الجهات الفاعلة جهوداً لتعزيز إدراج سياسات إعادة الإدماج في برامج السلطات الإقليمية والمحلية المنتخبة.

٤٤ - وأنشطة إعادة الإدماج التي تعود بالفائدة على المجتمعات المحلية أساسية لاستدامة هذه المجتمعات ولتعزيز المصالحة في الأجل الطويل. وفي حين أن بعض المبادرات جارٍ تنفيذها، يظل نطاقها محدوداً.

باء - الضمانات الأمنية

٤٥ - لا تزال أعمال العنف ضد المجتمعات المحلية وقتل القيادات الاجتماعية والمدافعين عن حقوق الإنسان والمقاتلين السابقين في القوات المسلحة الثورية الكولومبية - الجيش الشعبي مستمرة. ولا يزال العنف يتركز في المناطق الريفية في مقاطعات كاوكا ونارينيو وأنتيوكيا وكاكيeta ونورتي دي سانتاندير التي تشترك في ضعف وجود الدولة ووجود الاقتصادات غير القانونية وتفشي الفقر. ويفيد مكتب المدعي العام بأن الغالبية العظمى من عمليات القتل هذه يمكن أن تعزى إلى الجماعات المسلحة غير المشروعة والمنظمات الإجرامية والشبكات التي تدعمها.

الضمانات الأمنية الممنوحة لأفراد القوات المسلحة الثورية الكولومبية - الجيش الشعبي السابقين

٤٦ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، تحققت البعثة من وقوع ٢٠ جريمة قتل لأفراد سابقين في القوات المسلحة الثورية الكولومبية - الجيش الشعبي، مما جعل عام ٢٠١٩ أكثر السنوات عنفاً بالنسبة للمقاتلين السابقين منذ توقيع اتفاق السلام، حيث بلغ عدد القتلى ٧٧ حتى الآن، مقارنةً بـ ٦٥ قتيلاً في عام ٢٠١٨ و ٣١ في عام ٢٠١٧. وقد بلغ العدد الإجمالي للقتلى حتى الآن ١٧٣ قتيلاً، إضافةً إلى ١٤ حالة اختفاء و ٢٩ محاولة قتل.

٤٧ - ومما يثير القلق بشكل خاص مقتل ألكسندر بارا أوربي، المعروف باسم "رودولفو فييرو"، وهو زعيم محترم في منطقة لا غواخيرا الإقليمية السابقة للتدريب وإعادة الإدماج التابعة لبلدية ميسيتاس (مقاطعة ميتا). وكانت زوجته، وهي أيضاً مقاتلة سابقة، مرشحة حزب القوة الثورية البديلة المشتركة في الانتخابات المحلية، ووقعت جريمة قتله قبل يومين من الانتخابات. وكانت هذه أول عملية قتل تحدث داخل محيط الحماية في منطقة إقليمية سابقة للتدريب وإعادة الإدماج، وقد زاد ذلك من حدة الشعور بانعدام الأمن لدى أعضاء القوات المسلحة الثورية الكولومبية - الجيش الشعبي السابقين. ودعت الحكومة

إلى إجراء تحقيقات وأعلنت عن اتخاذ تدابير أمنية معززة في المنطقة الإقليمية السابقة للتدريب وإعادة الإدماج والأسرة الضحية.

٤٨ - وعلى الرغم من أن وزارة الدفاع قد ذكرت مرارا أنها ستكفل استمرار توفير الأمن حول المناطق الإقليمية السابقة للتدريب وإعادة الإدماج، فإن وضع قاعدة واضحة لتطبيع نشر قوات الأمن في هذه المناطق من شأنه أن يساعد على تهدئة شواغل المقاتلين السابقين في المناطق الإقليمية السابقة. ومن المهم أيضا توسيع نطاق التدابير الأمنية ليشمل المستوطنات الجديدة التي تكون أوضاع المقاتلين السابقين فيها أكثر خطورة.

٤٩ - وقد أُفيد خلال الحملة الانتخابية عن عدة تهديدات وحوادث وصم طالت مرشحي القوة الثورية البديلة المشتركة. ولم يبلغ عن وقوع حوادث أمنية ضد مرشحي القوة الثورية البديلة المشتركة أو المقاتلين السابقين في يوم الانتخابات. وساعدت الآلية الثلاثية للحماية والأمن على تنسيق ورصد تدابير الحماية على المستويات الوطنية والإقليمية والمحلية لضمان أمن مرشحي القوة الثورية البديلة المشتركة والمقاتلين السابقين، وحقهم في التصويت. وتُقدّم ما مجموعه ٧٨ تدبيرا من تدابير الحماية لمرشحي القوة الثورية البديلة المشتركة من خلال خارطة الطريق التي وضعتها وزارة الداخلية لحماية الانتخابات.

٥٠ - وأنشأت الحكومة آلية مشتركة بين المؤسسات نسّقها مكتب المستشار الرئاسي لتحقيق الاستقرار والإدماج لرصد أمن المقاتلين السابقين، ومتابعة تنفيذ التدابير التي أعلنت عنها الحكومة في حزيران/يونيه لتعزيز حماية المقاتلين السابقين والتحقيقات في الهجمات التي شُنّت عليهم. وأفادت الحكومة عن إحراز تقدم في تنفيذ ١٥ تدبيرا من هذه التدابير، بما في ذلك نشر محققين وضباط شرطة إضافيين في الأقاليم لتعزيز وحدة التحقيقات الخاصة التابعة لمكتب المدعي العام، وفيلق النخبة التابع للشرطة الوطنية، وتنفيذ آليات متابعة الإنذارات المبكرة التي يصدرها مكتب أمين المظالم، مع إيلاء اهتمام خاص للمخاطر التي يواجهها الأعضاء السابقون في القوات المسلحة الثورية الكولومبية - الجيش الشعبي.

٥١ - وكان التعاون بين المجتمع المحلي ومكتب المدعي العام مفيدا في تقديم ضابط صف بالقوات المسلحة الكولومبية إلى العدالة بعد أن أُدين بقتل ديمار توريس، العضو السابق في القوات المسلحة الثورية الكولومبية - الجيش الشعبي، الذي قتل في نيسان/أبريل في مقاطعة نورتي دي سانتاندير. وقد أوقفت القضية لمدة شهرين بسبب تنازع في الاختصاص بين نظامي العدالة العسكري والمدني حُلّ في نهاية المطاف لصالح النظام الأخير. ولم يجرز أي تقدم بعد في مقاضاة الأشخاص الآخرين المرتبطين بعملية القتل. ويواصل مكتب المدعي العام التحقيق في قضية تتعلق بأفراد من قوات الأمن العام ضلعوا في الهجوم الذي شُنّ في مقاطعة أراوكا في آذار/مارس ٢٠١٨ على أفراد أسرتي اثنين من المقاتلين السابقين.

٥٢ - وفيما يتعلق بقتل الأعضاء السابقين في القوات المسلحة الثورية الكولومبية - الجيش الشعبي، أفادت وحدة التحقيق الخاصة عن إدانة ٢١ شخصا ووجود ١٣ قضية في مرحلة المحاكمة. وتفيد الوحدة أيضا بأن ٨٠ في المائة من الهجمات مرتبطة بجماعات مسلحة غير مشروعة ومنظمات إجرامية. ولا تزال هناك تحديات فيما يتعلق بتفكيك الهياكل التي تقف وراء عمليات القتل هذه، حيث أن ٩ فقط من أصل ٦٧ موقوفا مشتبه فيها هم من المشاركين في التخطيط.

٥٣ - ويقوم الفريق العامل المشترك المعني بالتحقيق في الهجمات التي شُنّت على الأعضاء السابقين في القوات المسلحة الثورية الكولومبية - الجيش الشعبي، الذي يضم القوة الثورية البديلة المشتركة ووحدة

التحقيقات الخاصة والبعثة، بتعزيز آليات التنسيق التابعة له، بما في ذلك الأدوات الإقليمية لتعزيز إمكانية لجوء المقاتلين السابقين إلى القضاء وتحسين تحليل المخاطر بشأن التهديدات المحتملة.

٥٤ - ولا تزال المديرية الفرعية المتخصصة للأمن والحماية في الوحدة الوطنية للحماية، التي توفر تدابير الحماية للأعضاء السابقين في القوات المسلحة الثورية الكولومبية - الجيش الشعبي، تواجه نقصاً في التمويل وفي القدرات. وفي تطور إيجابي، يجري تنفيذ برنامج تدريبي جديد لـ ٧٧ حارساً شخصياً لتغطية خطط الحماية غير المكتملة وتلبية كامل الاحتياجات من الحراس الشخصيين المذكورة في اتفاق السلام وعددهم ١ ٢٠٠ حارس شخصي. ومن المهم أن تشمل المناقشات المتعلقة بإعادة هيكلة الوحدة الوطنية للحماية المديرية الفرعية والقوة الثورية البديلة المشتركة.

٥٥ - وحتى ٢٤ تشرين الثاني/نوفمبر، كانت قد وضعت ٢٣٣ خطة للحماية الفردية والجماعية، استفاد منها ٢٥٠ رجلاً و ٧٤ امرأة. ومن أجل التصدي للمخاطر المحددة التي تواجه المقاتلات السابقات، ينبغي تعزيز التدابير المراعية للاعتبارات الجنسانية وضمان التكافؤ في الحصول على تدابير الحماية.

الضمانات الأمنية للمجتمعات المحلية والمدافعين عن حقوق الإنسان والقيادات الاجتماعية

٥٦ - لا تزال المجتمعات المحلية والمدافعون عن حقوق الإنسان والزعماء الاجتماعيون والأشخاص المعنيون بتنفيذ اتفاق السلام، لا سيما في المناطق الريفية، هدفاً لأعمال العنف والتخويف من جانب الجماعات المسلحة غير المشروعة والمنظمات الإجرامية وعصابات المخدرات وغيرها من الجهات الفاعلة.

٥٧ - ومنذ توقيع اتفاق السلام، تحققت مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان من مقتل ٣٠٣ من المدافعين عن حقوق الإنسان والزعماء الاجتماعيين، منهم ٨٦ (من بينهم ١٢ امرأة) قُتلوا في عام ٢٠١٩. والتحقيقات جارية بقيادة مكتب المدعي العام وفيلق النخبة التابع للشرطة الوطنية، وقد أبلغوا عن إحراز تقدم في ٣٩ في المائة من الحالات البالغ عددها ٨٦ حالة.

٥٨ - وإضافةً إلى التحقيقات المتعلقة بالمسؤولين عن عمليات القتل هذه، يتضمن الجزء ٣-٤ من اتفاق السلام دعوةً إلى وضع سياسة عامة بشأن تفكيك المنظمات الإجرامية وشبكات دعمها. ولم تجتمع الهيئة المكلفة بوضع هذه السياسة العامة، أي اللجنة الوطنية للضمانات الأمنية، خلال الفترة المشمولة بالتقرير، كما لم تجتمع إلا مرتين في عام ٢٠١٩.

٥٩ - وفي كانون الأول/ديسمبر، قدمت الحكومة مبادئ توجيهية للسياسة العامة الشاملة المتعلقة بضمان واحترام العمل في مجال الدفاع عن حقوق الإنسان. وفي تشرين الثاني/نوفمبر، علقت محافل حقوق الإنسان ومنظمات المجتمع المدني مشاركتها في المناقشات المتعلقة بهذه السياسة، متعللةً باختلافها مع النهج المتبع من جانب الحكومة. ومن بين المطالب الأخرى، حثت محافل حقوق الإنسان الرئيس دوكي على الدعوة إلى عقد اللجنة الوطنية المعنية بالضمانات الأمنية مجدداً وتنفيذ المرسوم رقم ٦٦٠ لعام ٢٠١٨ المتعلق بالبرنامج الشامل لأمن وحماية المجتمعات المحلية والمنظمات في الأقاليم، الذي نُصَّ على إنشائه في الجزء ٣-٤ من اتفاق السلام.

٦٠ - ولا يزال وجود الجماعات المسلحة غير المشروعة في أراضي الجماعات الإثنية تترتب عليه عواقب مدمرة بالنسبة لمجتمعات السكان الأصليين والكولومبيين المنحدرين من أصل أفريقي، لا سيما في مقاطعتي

تشوكو وكاوكا، بما في ذلك التجنيد، والتجنيد القسري للأطفال، وجرائم القتل، والتشريد والحبس والهجمات والتهديدات ضد سلطات الجماعات الإثنية وقياداتها. وكانت الاستجابة المؤسسية محدودة على الرغم من ورود إنذارات مبكرة متكررة من مكتب أمين المظالم.

٦١ - ولم يجرِ احتواء العنف الواسع الانتشار في مقاطعة كاوكا الشمالية. فقد وقعت مذبحتان في أقل من ٣٦ ساعة في تشرين الأول/أكتوبر، منهنما كمين أودى بحياة كريستينا باوتيسستا، إحدى قيادات جماعة ناسا، وأربعة أشخاص آخرين، من بينهم أفراد من الحرس المنتمين إلى الجماعات الأصلية. وفي تشرين الأول/أكتوبر، أعلنت الحكومة نشر ٢ ٥٠٠ فرد من قوات الأمن العام في كاوكا. وأعربت المجتمعات المحلية عن قلقها من أن يؤدي تعزيز العمليات العسكرية إلى زيادة المخاطر التي يتعرض لها المدنيون. وطرحت الحكومة أيضا خطة للاستثمار الاجتماعي في المقاطعة وأدخلت كاوكا في الاستراتيجية المعروفة باسم "Zonas futuro" (مناطق المستقبل)، بصفتها إحدى المناطق الاستراتيجية للتدخل الشامل.

٦٢ - ويمثل الوضع المتردي في مقاطعة تشوكو مصدرا للقلق. وتشوكو هي إحدى أفقر المقاطعات في كولومبيا وتمثل ممرا استراتيجيا للاقتصادات غير المشروعة وأنشطة الاتجار. وفي أوائل كانون الأول/ديسمبر، أكد مكتب أمين المظالم تشريد ٣ ٢٠٠ فرد من ١٧ جماعة إثنية في بلدية ألتو باودو، واحتجاز ثمانية من المجتمعات الكولومبية المنحدرة من أصول أفريقية ومجتمعات الشعوب الأصلية، نتيجة اشتباكات بين جماعات مسلحة غير مشروعة، منها جيش التحرير الوطني وجماعات الدفاع الذاتي لكولومبيا. وأعربت المجتمعات المحلية والقيادات الاجتماعية ومنظمات المجتمع المدني عن القلق من احتمال زيادة انتشار العنف عما قريب.

٦٣ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، أصدر مكتب أمين المظالم ١١ إنذارا مبكرا شملت مناطق في نورتي دي سانتاندير وتشوكو ولا غواجيرا وبوتومايو وميتا وماغدالينا وكوندينا ماركا وتوليمبا وكاوكا ونارينيو وبوغوتا. وكانت ست من هذه الحالات ذات طابع وشيك، وتتطلب استجابة عاجلة من الدولة. وقامت البعثة بتوحيد آليات تبادل المعلومات مع مكتب أمين المظالم ومكتب المفتش العام لرصد متابعة الإنذارات المبكرة وعمل اللجنة المشتركة بين المؤسسات المعنية بالاستجابة السريعة للإنذارات المبكرة. وتقوم وزارة الداخلية، بدعم من البعثة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، بتعزيز قدراتها المحلية من أجل تحسين رصد تنفيذ التوصيات، بما في ذلك التوصيات المتعلقة بالسلطات المحلية تحديدا.

جيم - الضمانات القانونية

٦٤ - على الرغم من انعقاد اجتماعات منتظمة بين مفوضية الأمم المتحدة للسلام والقوة الثورية البديلة المشتركة والبعثة، لم يُحرز تقدم ذو بال في عملية اعتماد المقاتلين السابقين. ويحد عدم الاعتماد من إمكانية استفادتهم من المزايا التي توفرها عملية إعادة الإدماج، بما في ذلك فرص العمل.

٦٥ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، أبلغت الحكومة عن إحراز تقدم بشأن ٢٩ حالة لأعضاء سابقين في القوات المسلحة الثورية الكولومبية - الجيش الشعبي من القائمة المقدمة إلى الحكومة في ١٥ آب/أغسطس ٢٠١٧ كانوا في انتظار الاعتماد. ولا يزال نحو ١٣٠ مقاتلا سابقا من القائمة في انتظار الاعتماد على الرغم من تقديمهم جميع الوثائق المطلوبة، وبعضهم منتظر منذ أكثر من سنة.

٦٦ - ولم يُجرز أي تقدم فيما يتعلق بالقائمة التي تضم ما يقرب من ١٠٠٠ فرد التي قدمتها القوة الثورية البديلة المشتركة بعد ١٥ آب/أغسطس ٢٠١٧. وقد أبرز المفتش العام المخاطر المحددة التي يتعرض لها هؤلاء الأفراد من حيث احتمالات العودة إلى الإجرام بسبب عدم اليقين القانوني الذي يواجهونه، وما يقابله من صعوبات في الدخول في عملية إعادة الإدماج.

٦٧ - ولم يُجرز أي تقدم في اعتماد نحو ٢٧٠ فرداً لا تزال قضاياهم قيد نظر الحكومة، ومنهم ١٦٤ فرداً في السجن. وقام كل من القوة الثورية البديلة المشتركة ومفوضية الأمم المتحدة للسلام بزيارة مؤسسات إصلاحية، بدعم من البعثة وفي إطار لجنة متابعة تنفيذ الاتفاق النهائي وتعزيزه والتحقق منه، للقاء ١٣٥ فرداً من هؤلاء الأفراد؛ وتجري حالياً مناقشات لاتخاذ قرار بشأن اعتمادهم.

٦٨ - وقد رفضت الولاية القضائية الخاصة من أجل السلام منح الحرية المشروطة لعدد يبلغ ٧٤ من أصل نحو ١٦٠ من المقاتلين السابقين المعتمدين الذين ما زالوا في السجن. وسيبقى هؤلاء الأفراد في السجن إلى حين إصدار الولاية القضائية الخاصة من أجل السلام حكمها بشأن إمكانية تطبيق العفو استناداً إلى القانون رقم ١٨٢٠ لعام ٢٠١٦. وأعرب ممثلو القوة الثورية البديلة المشتركة لدى لجنة متابعة تنفيذ الاتفاق النهائي وتعزيزه والتحقق منه عن قلقهم إزاء وتيرة نظر الولاية القضائية الخاصة في هذه القضايا، فضلاً عن قلقهم إزاء حالات الاعتماد التي لا تزال قيد نظر الحكومة. وفي تشرين الثاني/نوفمبر، نظم مكتب المستشار الرئاسي لتحقيق الاستقرار والإدماج اجتماعاً مع الولاية القضائية الخاصة، أُتيحت فيه للقوة الثورية البديلة المشتركة فرصة عرض شواغلها على الولاية القضائية الخاصة.

دال - المسائل الشاملة لعدة قطاعات

الجوانب الجنسانية

٦٩ - أُحرز تقدم متواضع في تنفيذ الإجراءات الجنسانية الواردة في السياسة الوطنية لإعادة الإدماج. ويؤدي كل من المنتدى الحكومي الرفيع المستوى المعني بالشؤون الجنسانية، والفريق العامل التقني المعني بالمسائل الجنسانية التابع للمجلس الوطني لإعادة الإدماج، واللجنة المعنية بالشؤون الجنسانية التابعة للقوة الثورية البديلة المشتركة، دوراً رئيسياً في المضي قدماً في هذا البرنامج. ولا يزال توفير الموارد الكافية لتنفيذ هذه الإجراءات بالكامل يشكل تحدياً.

٧٠ - ولا يزال أمن المدافعات عن حقوق الإنسان والقيادات الاجتماعية النسائية يمثل مصدراً للقلق. فوفقاً للتحليل الذي أجراه مكتب أمين المظالم للإنذارات المبكرة التي أصدرها في عام ٢٠١٩، لا تزال الجماعات المسلحة غير المشروعة تستهدف النساء، لأهداف منها تنيهن عن المشاركة في العمليات السياسية والاجتماعية وعمليات بناء السلام. وتكون النساء اللاتي يدين العنف الجنسي واللاتي يشاركن في تنفيذ اتفاق السلام معرضات للخطر أكثر من غيرهن. ولم تضع اللجنة المشتركة بين القطاعات المعنية بضمانات القيادات النسائية والمدافعات عن حقوق الإنسان الصيغة النهائية لخطة عملها وتنفيذها. وعلى الرغم من هذه التحديات، استمرت المبادرات على مستوى المقاطعات وعلى المستوى المحلي، بما في ذلك عقد اجتماعات مائدة مستديرة معنية بالأمن الإقليمي للقيادات النسائية في منطقة مونتيس دي ماريا، ومقاطعتي بوتومايو وماغديالينا. وتضطلع وزارة الداخلية والسلطات المحلية بدور هام في تنفيذ خطط العمل المحلية المنبثقة عن هذه الاجتماعات.

٧١ - وأشار تقريران صدرتا مؤخراً، أحدهما صدر عن المنتدى الخاص المعني بالشؤون الجنسانية والآخر عن عنصر التحقق الدولي المعني بالمسائل الجنسانية الذي أنشئ بموجب اتفاق السلام، إلى بطء التقدم المحرز في تنفيذ الأحكام المتعلقة بالشؤون الجنسانية في الاتفاق وحثاً على بذل جهود أقوى في ذلك الصدد.

٧٢ - وفي إطار اليوم الدولي للقضاء على العنف ضد المرأة، قدمت البعثة الدعم لأكثر من ١٠ فعاليات أُقيمت في مجتمعات محلية ومناطق إقليمية سابقة للتدريب وإعادة الإدماج، واشترك فيها نساء ورجال من مختلف القطاعات في حوارات وأنشطة ثقافية بشأن منع العنف ضد المرأة.

الشؤون الإثنية

٧٣ - لا يزال التقدم المحرز في توفير الدعم المخصص للمقاتلين السابقين ذوي الأصول الإثنية محدوداً. فكثير منهم يعيشون في مواقع نائية خارج المناطق الإقليمية للتدريب وإعادة الإدماج، وبعضهم عادوا إلى مجتمعاتهم الأصلية. ويواجه المقاتلون السابقون الذين أنشأوا مستوطنات جديدة في أراضي الجماعات الإثنية ظروفًا أمنية محفوفة بالمخاطر وصعوبات في الحصول على الخدمات الأساسية. فعلى سبيل المثال، في مانديه (مقاطعة أنتيوكيا)، تواجه مجموعة مكونة من ٥٣ مقاتلاً سابقاً من المنطقة الإقليمية للتدريب والإدماج الواقعة في فيدري، ومعظمهم كولومبيون منحدرون من أصل أفريقي، مخاطر أمنية خطيرة في سياق يتسم بوجود مؤسسي محدود للغاية. وفي تشرين الثاني/نوفمبر، أفاد مكتب أمين المظالم بأن المخاطر التي أعرب عنها في الإنذار المبكر الذي أصدره في حزيران/يونيه ٢٠١٩ فيما يتعلق بالخطر الذي يتعرض له المقاتلون السابقون في هذه المستوطنة الجديدة قد تحققت على النحو المتنبأ به.

٧٤ - وفي أيلول/سبتمبر، اجتمع ممثلي الخاص مع المنتدى الرفيع المستوى المعني بالشعوب الإثنية لمناقشة المسائل الإثنية في إطار ولاية البعثة. وتواصل جهات تنسيق الشؤون الإثنية التابعة للبعثة العمل مع المجتمعات والمنظمات الإثنية على الصعيدين الإقليمي والمحلي.

٧٥ - ويمثل التقدم المستمر الذي تحوزه الولاية القضائية الخاصة من أجل السلام في القضية ٠٠٢ المتعلقة بالحالة في بلديات توماكو وبارياكواس وريكاورتي والقضية ٠٠٤ المتعلقة بالحالة في منطقة أورابا، بما في ذلك اعتماد الجماعات الإثنية بوصفها ضحايا، عاملاً مهماً في الاعتراف بتأثير النزاع على المجتمعات الإثنية أكثر من غيرها.

الأطفال

٧٦ - تواصل الوكالة المعنية بإعادة الإدماج والتطبيع تنفيذ برنامج إعادة الإدماج المسمى "مسار حياة مختلف" لصالح ١٢٣ طفلاً كانوا منتسبين سابقاً إلى القوات المسلحة الثورية الكولومبية - الجيش الشعبي. وفي تشرين الثاني/نوفمبر، كان ١١٥ مراهقاً يتلقون رواتب شهرية، ويوجد ٨ مراهقين تحت حماية المعهد الكولومبي لرعاية الأسرة. وقد مُنح ما لا يقل عن ٦٤ مراهقاً تعويضات وفقاً لقانون الضحايا ورد الأراضى. ومن الأهمية بمكان اتخاذ تدابير لضمان استدامة البرنامج، بسبل منها توفير الموارد الكافية وعقد اجتماعات منتظمة للجان المحلية المعنية بمتابعته.

٧٧ - ولا يزال وصول المراهقين الذين كانوا منتسبين سابقاً إلى القوات المسلحة الثورية الكولومبية - الجيش الشعبي إلى المشاريع الإنتاجية يشكل تحدياً. ولم يتلق سوى ستة مشاركين في البرنامج

مدفوعات (أحدهم لم يتلق المبلغ كاملاً)، وثمة تسعة طلبات أخرى في انتظار التقييم. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، حددت البعثة حالات وثائقها غير مكتملة تحتاج إلى مساندة نفسية، وقامت بمتابعتها. ٧٨ - ولم يعقد الفريق العامل التقني المعني بالأطفال التابع للمجلس الوطني لإعادة الإدماج منذ تموز/يوليه، مما أدى إلى تأجيل اتخاذ قرارات عاجلة بشأن ٢١٨ حالة جديدة لشباب حددتهم القوة الثورية البديلة المشتركة ويمكن إدخالهم في البرنامج.

٧٩ - ولا يزال أكثر من ٢ ٢٠٠ طفل من أطفال المقاتلين السابقين بحاجة إلى دعم وخدمات مكرّسين. ويعيش ما مجموعه ٩٠٠ طفل من هؤلاء الأطفال في المناطق الإقليمية السابقة للتدريب وإعادة الإدماج، بينما يواجه أولئك الذين يعيشون خارج المناطق الإقليمية صعوبة أكبر في الحصول على الخدمات الأساسية. وقد شرعت خمس مناطق من المناطق الإقليمية السابقة للتدريب وإعادة الإدماج في التخطيط لإنشاء أماكن لحماية الأطفال وأنشطة رعاية نهارية بدعم من صندوق بناء السلام، حيث يتولى تنفيذها كل من منظمة الأمم المتحدة للطفولة وهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة. ومن المهم وضع استراتيجية لمعالجة المسائل المتصلة باقتصاد الرعاية لتيسير مشاركة المقاتلات السابقين في أنشطة إعادة الإدماج. ولا يزال العديد من المقاتلين السابقين يواجهون صعوبات في تقنين الوصاية القانونية على أطفالهم.

الشباب والسلام والأمن

٨٠ - كان الشباب، ولا سيما المنضمين منهم إلى المنظمات الطلابية، نشطين جداً في التعبئة الشعبية في الأسابيع القليلة الماضية، بما يشمل الدعوة إلى حماية اتفاق السلام وتنفيذه كاملاً. وشارك الشباب مشاركة نشطة أيضاً في الحملة الانتخابية، بما في ذلك كمرشحين.

٨١ - ويواصل المتطوعون الشباب دعم وقيادة أنشطة إعادة الإدماج والمصالحة. وقدم أكثر من ٤٠ متطوعاً شاباً، منهم متطوعون من الهيئة الوطنية للتدريب، الدعم لتنظيم البطولات الوطنية لسباقات القوارب المطاطية في المناطق الإقليمية السابقة للتدريب وإعادة الإدماج في ميرافالي في تشرين الثاني/نوفمبر. وفي ريميدوس (مقاطعة أنتيوكيا)، نظمت شبابات رابطة لكرة القدم من أجل تعزيز المصالحة بين المقاتلين السابقين والمجتمع المحلي، بما يشمل إنشاء فريق يتألف من نساء محليات ومقاتلات سابقات. وقام قادة شباب من مركز بوغوتا لشبكة "المشكّلون العالميون" التابعة للمنتدى الاقتصادي العالمي، مستلهمين خبراتهم المستمدة من الزيارات التي يسرتها البعثة إلى المناطق الإقليمية السابقة للتدريب وإعادة الإدماج، بالترتيب لمشاركة مقاتلين سابقين معينين بعشر مبادرات مُنتجة في معرض للمنتجات الوطنية في كانون الأول/ديسمبر، وذلك بدعم من البعثة والوكالة المعنية بإعادة الإدماج والتطبيع.

التنسيق مع فريق الأمم المتحدة القطري

٨٢ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، وافق صندوق الأمم المتحدة الاستثماري المتعدد الشركاء للحفاظ على السلام في كولومبيا على تقديم تمويل إضافي لمشاريع ومبادرات الأمم المتحدة والمجتمع المدني المتصلة بتنفيذ اتفاق السلام، بما في ذلك دعم إعادة الإدماج، ومشاريع تحقيق الاستقرار المحلي من أجل الانتعاش الاقتصادي، والبنية التحتية المجتمعية، وحماية المدافعين عن حقوق الإنسان. وقُدّم الدعم أيضاً فيما يتعلق

بالتعويضات الجماعية للضحايا، وعودة المشردين داخليا، ومشاركة الضحايا في عملية العدالة الانتقالية، وتعزيز مكتب المفتش العام.

٨٣ - وعمل فريق الأمم المتحدة القطري مع المستشار الرئاسي للأمن القومي من أجل توفير خبرة دولية لاستراتيجية الحكومة المسماة "Zonas futuro" وتبادل أفضل الممارسات المتعلقة بالنهج المدنية - العسكرية الرامية إلى تحقيق الاستقرار في الأقاليم التي يقل فيها وجود الدولة. وسيواصل فريق الأمم المتحدة القطري تقديم المساعدة التقنية على النحو المطلوب في المراحل الأولى من تنفيذ الاستراتيجية.

٨٤ - ويواصل المجتمع الدولي تقديم دعم رئيسي لعملية إعادة الإدماج، بما في ذلك الدعم المقدم من صندوق الأمم المتحدة الاستثماري المتعدد الشركاء والاتحاد الأوروبي، وكذلك من خلال المشاريع التي تنفذها منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة وبرنامج الأغذية العالمي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي والمنظمة الدولية للهجرة وغيرها. وأحرز تقدم في مشروع إعادة الإدماج المشترك الممول من صندوق بناء السلام، والذي يتولى تنفيذه كل من اليونيسف وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وهيئة الأمم المتحدة للمرأة بالتنسيق مع البعثة، حيث نُشر تسعة من المهنيين المعنيين بالمساواة بين الجنسين في ١٥ موقعا، ونُفذت أنشطة لمعالجة مسائل متعلقة باقتصاد الرعاية في منطقتين من المناطق الإقليمية السابقة للتدريب وإعادة الإدماج.

رابعا - هياكل البعثة

ألف - الدعم المقدم للبعثة

٨٥ - تعمل البعثة على تفويض مزيد من القرارات المالية وغيرها من القرارات الإدارية إلى الجهات الميدانية، فيما يعكس التفويضات الجديدة للسلطة. وإضافة إلى ذلك، فالبعثة بصدد تغيير أسطول مركباتها لتلبية احتياجات النقل في البعثة على نحو أفضل، وهي ما زالت تبقي نشرها قيد النظر، لا سيما في سياق الجغرافيا المتطورة لعملية إعادة الإدماج.

٨٦ - وفي ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٩، بلغت النسبة المئوية للموظفات من الفئة الفنية وفئة الخدمة الميدانية العاملات بموجب عقود محددة المدة ومستمرة ودائمة ٤٢ في المائة. وبالنسبة للفئات الأخرى، مثلت النساء: ٥٤ في المائة من متطوعي الأمم المتحدة؛ و ٣٣ في المائة من المراقبين الدوليين؛ و ٥٠ في المائة من الخبراء الاستشاريين وفرادى المتعاقدين. وإجمالا، شكلت النساء نسبة ٤٤ في المائة من جميع الموظفين المدنيين.

باء - السلامة والأمن

٨٧ - ترصد إدارة شؤون السلامة والأمن عن كثب الآثار الأمنية للإضرابات والاحتجاجات الجارية. وقد غلقت الأنشطة في بوغوتا وكالي (مقاطعة فالي ديل كاوكا) في بعض الأيام في سياق الإضراب الوطني، وأصيب مكتب البعثة في بوبايا بأضرار طفيفة. وفي بعض أنحاء البلد، أدى وجود نقاط تفتيش غير قانونية (لا سيما تلك التي أقامها جيش التحرير الوطني في مقاطعة نورتي دي سانتاندير) ووجود ألغام أرضية مضادة للأفراد إلى تقييد تنقلات البعثة. وفي مقاطعتي أراوكا وقرطبة، تلقت الجهات المتعاقدة مع البعثة تهديدات بالابتزاز من جماعات مسلحة غير مشروعة. ولا يزال مستوى المخاطر المتبقية بعد تنفيذ تدابير إدارة المخاطر الأمنية ما بين متوسط ومنخفض.

جيم - السلوك والانضباط

- ٨٨ - يواصل الفريق المعني بالسلوك والانضباط التابع للبعثة أنشطته الرامية إلى إذكاء الوعي على نطاق البعثة بسياسة عدم التسامح إطلاقاً إزاء الاستغلال والانتهاك الجنسيين، وبالتدابير الرامية إلى منع التمييز والتحرش، بما في ذلك التحرش الجنسي وإساءة استعمال السلطة.
- ٨٩ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، أُغلقت ملفات خمس حالات سوء سلوك وأُبلغ عن خمسة ادعاءات جديدة، منها ادعاء بالاستغلال الجنسي. ومن بين الادعاءات الخمسة، أُحيل واحد إلى مكتب خدمات الرقابة الداخلية، وتقوم البعثة بالتحقيق في ادعاءين، وهناك ادعاء في انتظار التحقيق من جانب فريق معني بتقصي الحقائق، ووُثِّق ادعاء في تقرير للتحقيق قيد النظر.

خامسا - ملاحظات

- ٩٠ - بعد ثلاث سنوات من توقيع اتفاق السلام، يسعى الكولومبيون إلى كتابة فصل جديد قائم على بناء السلام والمصالحة والأمل. ويواصل آلاف المقاتلين السابقين إعادة الاندماج في الحياة المدنية في حين يواصل المجتمع الكولومبي إبداء بوادر واعدة تدل على استعداده لتقبُّل أولئك المقاتلين. ويشارك الضحايا بنشاط متزايد في آليات العدالة الانتقالية وما زالوا يمثلون أصواتاً قوية في مساعي البحث عن الحقيقة والعدالة والمصالحة. وقد أظهرت المشاركة القوية والطابع السلمي نسبياً للانتخابات المحلية وانتخابات المقاطعات التي جرت في تشرين الأول/أكتوبر مرة أخرى التقدم التدريجي نحو مزيد من الشمول والديمقراطية في كولومبيا. وقد هيأ اتفاق السلام والتزام الطرفين بتنفيذه، على الرغم من التحديات المتعددة، الظروف اللازمة لهذه التغييرات وكثير من التغييرات الإيجابية الأخرى. والواقع أن رؤساء البلديات والمحافظين المنتخبين أعربوا في الاجتماع الأخيرة بالإجماع تقريبا عن اهتمامهم بالاستفادة من الفرص التي يتيحها الاتفاق لتحقيق السلام والتنمية اللذين طال انتظارهما في المجتمعات المحلية التي عانت ويلات النزاع. ويقرّ قادة دوائر الأعمال بالفوائد الاقتصادية لعملية السلام ويشركون بصفة شخصية في دعم جهود إعادة الإدماج. وإضافةً إلى ذلك، ففي عمليات التعبئة الأخيرة، دعا الكولومبيون في جميع أنحاء البلد، لا سيما الشباب، إلى حماية اتفاق السلام وتنفيذه تنفيذاً كاملاً. وكل هذه التطورات تعكس بوضوح وجود توافق متسع النطاق في الآراء على ضرورة الحفاظ على أوجه التقدم الإيجابية التي أسفر عنها الاتفاق، وأن تنفيذه سيستمر في تحسين آفاق السلام والازدهار في البلد.

- ٩١ - وأنا على ثقة من أن المحادثات الجارية بين الحكومة والقطاعات التي جرت تعبئتها في الأسابيع الأخيرة ستقرب بين الكولومبيين وتمضي بهم نحو حلول مشتركة، بروح من الحوار الشامل القائم على الاحترام والسلمية. والحوار المستمر ضروري أيضاً لطربي الاتفاق من أجل التغلب على الخلافات المتعلقة بتنفيذه. وإنني أحثّ الطرفين على الاستفادة الكاملة من لجنة متابعة تنفيذ الاتفاق النهائي وتعزيزه والتحقق منه في تسوية منازعاتهما. وإضافة إلى ذلك، مثلت الترتيبات الثلاثية الأطراف بين الحكومة والقوة الثورية البديلة المشتركة والأمم المتحدة أداة قيمة أيضاً في تعزيز الحوار، بدءاً من آلية الرصد والتحقق التي أشرفت على وقف إطلاق النار الثنائي وصولاً إلى الزيارات المشتركة التي أجريت في الآونة الأخيرة إلى المناطق الإقليمية السابقة للتدريب وإعادة الإدماج من أجل التحضير لدخولها المرحلة الانتقالية.

وأشجع الطرفين على مواصلة الاستفادة من هذه الآليات الثلاثية القيّمة. والأمم المتحدة، كعادتها دائماً، مستعدة لتقديم الدعم في هذا الصدد.

٩٢ - وأود أن أثنى على الشعب الكولومبي ومؤسّساته لنجاحهما في إجراء الانتخابات المحلية وانتخابات المقاطعات. فعلى الرغم من وقوع بعض حالات العنف والوصم المؤسفة أثناء الحملة الانتخابية، فقد مر يوم الانتخابات بسلام نسبي، وتمكن الكولومبيون من الترشح للمناصب والتصويت بعدد أكبر بكثير مما في الانتخابات المحلية السابقة. وتمثل مشاركة المقاتلين السابقين وحزب القوة الثورية البديلة المشتركة في هذه الانتخابات، بما في ذلك انتخاب أعضاء من الحزب ومقاتلين سابقين في مناصب سياسية، خطوة هامة في عملية إعادة الإدماج السياسي.

٩٣ - ويمثل الدور الذي تضطلع به السلطات المحلية وسلطات المقاطعات أهمية حاسمة لنجاح جهود بناء السلام في البلد. وأود أن أهنئ رؤساء البلديات والمحافظين وغيرهم من المسؤولين الجدد على انتخابهم وأشجعهم على جعل تنفيذ السلام هدفاً خاصاً بهم. وسيكون للسلطات البلدية وسلطات المقاطعات دور أساسي في تنفيذ البرامج الإنمائية ذات التركيز الإقليمي وفي تحسين أمن المجتمعات المحلية والقيادات، وكذلك في ضمان استدامة عملية إعادة الإدماج مع تولي تلك السلطات تدريجياً مسؤوليات متزايدة فيما يتعلق بالمناطق الإقليمية السابقة للتدريب وإعادة الإدماج. وأدعو السلطات المنتخبة حديثاً إلى مواصلة الاستفادة من آليات التنسيق الإقليمية والمحلية مثل مجالس إعادة الإدماج في المقاطعات، والمجالس المحلية لإعادة الإدماج، والمجالس الإقليمية للسلام والمصالحة والتعايش، والآليات الثلاثية للحماية والأمن. ويمكن للإدارات الجديدة أن تعتمد على شراكة البعثة وكيانات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها والمجتمع الدولي بنطاقه الأوسع. ونحن نتطلع إلى العمل الوثيق معها.

٩٤ - وأدعو مرة أخرى إلى اتخاذ تدابير أكثر فعالية لحماية حياة القيادات الاجتماعية والمدافعين عن حقوق الإنسان والأشخاص المشاركين في تنفيذ اتفاق السلام، بما في ذلك اتخاذ تدابير محددة لصالح المرأة والقيادات من الشعوب الأصلية والكولومبيين المنحدرين من أصل أفريقي. وأحث اللجنة المشتركة بين القطاعات المعنية بضمانات القيادات النسائية والمدافعات عن حقوق الإنسان على وضع الصيغة النهائية لخطة عملها وتنفيذها، بالتنسيق مع المنظمات النسائية. ومن المهم أيضاً العمل على تحسين الحوار بين الحكومة والمجتمع المدني بشأن السياسة العامة الشاملة المتعلقة بضمان واحترام العمل في مجال الدفاع عن حقوق الإنسان.

٩٥ - وأكرر أيضاً دعواتي إلى اتخاذ تدابير أكثر فعالية لحماية أرواح المقاتلين السابقين، لا سيما بالنظر إلى أن عام ٢٠١٩ كان العام الأكثر عنفاً بالنسبة للأعضاء السابقين في القوات المسلحة الثورية الكولومبية - الجيش الشعبي منذ توقيع اتفاق السلام. ويواجه أفراد أسر المقاتلين السابقين الذين قتلوا منذ توقيع الاتفاق، بمن فيهم الأطفال، أوجه ضعف خاصة؛ وينبغي النظر في اتخاذ تدابير خاصة لدعمهم.

٩٦ - ويرتبط أمن القيادات الاجتماعية والمدافعين عن حقوق الإنسان، فضلاً عن المقاتلين السابقين، ارتباطاً جوهرياً بسلامة مجتمعاتهم المحلية. وعلى الرغم من التحسن العام الذي شهده مجال الأمن عقب توقيع اتفاق السلام، لا تزال المجتمعات المحلية فريسةً للجماعات المسلحة غير المشروعة والمنظمات الإجرامية في المناطق التي خلّف فيها الوجود المحدود للدولة فراغات مؤسسية وحيث أدى انعدام الفرص الاقتصادية إلى جعل المجتمعات المحلية عرضة للاقتصادات غير المشروعة. وأشعر بالجزع إزاء العواقب

المرتبة، ولا سيما بالنسبة للجماعات الإثنية، على القتال فيما بين الجماعات المسلحة غير المشروعة في ممر الاتجار غير المشروع الممتد من منطقة باجو كاوكا في مقاطعة أنتيوكيا إلى مقاطعة تشوكو، فضلا عن العنف المستمر في مقاطعة كاوكا.

٩٧ - ومن الضروري وضع سياسة عامة لتفكيك الجماعات المسلحة غير المشروعة والمنظمات الإجرامية وشبكات دعمهما، على نحو ما دُعي إليه في اتفاق السلام، وذلك لكبح العنف الذي تمارسه هذه الجماعات ضد المجتمعات المحلية الضعيفة. وأشجع الحكومة على الدعوة إلى عقد اللجنة الوطنية المعنية بالضمانات الأمنية مجددا من أجل إحراز تقدم في وضع الصيغة النهائية لهذه السياسة وتنفيذها. وينبغي النظر في إحراز مزيد من التقدم في تنفيذ المرسوم رقم ٦٦٠ لعام ٢٠١٨ المتعلق بالبرنامج الشامل لأمن وحماية المجتمعات المحلية والمنظمات في الأقاليم، بوصفها وسيلة هامة أخرى لتحسين أمن المجتمعات المحلية في مناطق النزاع السابقة.

٩٨ - وكما ذكرت في تقارير السابقة وكما أكدت الحكومة مرارا وتكرارا، فإن الغالبية العظمى من المقاتلين السابقين في القوات المسلحة الثورية الكولومبية - الجيش الشعبي ما انفكوا يبذلون جهدهم في سبيل الاندماج مجددا في الحياة المدنية وما زالوا ملتزمين بعملية السلام على الرغم من استمرار الشكوك والهجمات ضدهم. وتواصل جهات فاعلة متعددة، بما في ذلك الحكومة والسلطات المحلية والجماعات والقطاع الخاص والمنظمات الدينية ومنظمات المجتمع المدني، وضع مبادرات لدعم المقاتلين السابقين في جهودهم الرامية إلى إعادة الاندماج، بما في ذلك توفير فرص للتعليم والإنتاج والعمل. إلا أن هناك عدة تحديات قائمة تتطلب عملا متضافرا. أولا، من المهم أن تتبنى القوة الثورية البديلة المشتركة والحكومة ومجموعة الجهات الفاعلة التي تدعم عملية إعادة الإدماج رؤية أطول أجلا للمشاريع الإنتاجية للمقاتلين السابقين من أجل ضمان استدامة تلك المشاريع وقابليتها للاستمرار. ويشمل ذلك عناصر أساسية مثل تيسير الحصول على الأراضي والائتمان؛ وتقديم المساعدة التقنية؛ وربط المشاريع بفرص تجارية قابلة للاستمرار؛ وتعزيز الرابطة الإنتاجية للمقاتلين السابقين؛ وضمان المشاركة النشطة للمرأة. وثانيا، ينبغي مواصلة اتباع نهج مجتمعي المنحى بحيث تجري المشاريع الإنتاجية بمشاركة المجتمعات المحلية وتعود بالنفع عليها، مما سيساعد بدوره على تعزيز المصالحة والتنمية المحلية الأوسع نطاقا. وثالثا، على الرغم من أن المرحلة الانتقالية الأولى للمناطق الإقليمية السابقة للتدريب وإعادة الإدماج قد مضت بنجاح، فإن زيادة الوضوح بشأن الجداول الزمنية والمواقع والأدوار والمسؤوليات، وزيادة جهود التوعية والتواصل، يمثلان عاملين أساسيين في الحد من الشكوك المتبقية بين سكان المناطق الإقليمية السابقة فيما يتعلق باستدامة الصحة والغذاء والإسكان والأمن والبنية التحتية والخدمات. ورابعا، من المهم إحراز مزيد من التقدم بشأن اتخاذ تدابير خاصة لدعم المقاتلين السابقين ذوي الأصول الإثنية. وأخيرا، أقر بالخطوات التي اتخذتها الحكومة للوصول إلى المقاتلين السابقين الذين يعيشون خارج المناطق الإقليمية السابقة للتدريب وإعادة الإدماج، لا سيما من خلال المشاريع الإنتاجية، وأحث جميع الجهات الفاعلة على أن تواصل جهودها للمساعدة على ضمان حصول أولئك المقاتلين السابقين على قدر كاف من الأمن والخدمات الأساسية وفرص التعليم والعمل والمشاريع الإنتاجية. وأحث الطرفين على زيادة استخدام المجلس الوطني لإعادة الإدماج وأفرقته العاملة لإجراء مناقشات استراتيجية بشأن هذه المجموعة من المسائل المتعلقة بعملية إعادة الإدماج.

٩٩ - ولا يزال بطء التقدم المحرز في تسوية مسألة اعتماد المقاتلين السابقين يشكل مصدر قلق مُلِح. فعدم تسوية وضعهم يعوق مشاركتهم في عملية إعادة الإدماج ويجعلهم عرضة للعودة إلى الإجرام والتجنيد من جانب الجماعات المسلحة غير المشروعة. وأحث جميع الجهات الفاعلة ذات الصلة على مضاعفة جهودها في هذا الصدد.

١٠٠ - وإنني أرحب بالتقدم المحرز في تنفيذ البرامج الإنمائية ذات التركيز الإقليمي - المتوخاة في إطار الجزء ١ من اتفاق السلام ضمن إصلاح ريفي أوسع نطاقاً - وقد بدأت تلك البرامج تجلب ثمار السلام إلى هذه المناطق الريفية المتضررة من النزاع في شكل استثمارات تشد الحاجة إليها في البنية التحتية والخدمات. وشاركت السلطات والمجتمعات المحلية مشاركة نشطة في مرحلة التخطيط للبرامج الإنمائية؛ وأنا على ثقة من أنها ستواصل مشاركتها النشطة بالقدر ذاته في مرحلة التنفيذ. ويجب أن تقترن هذه الاستثمارات بإحراز تقدم في بسط وجود الدولة في هذه المناطق على نحو مستدام ومتكامل، فيما لا يقتصر على قوات الأمن العام فحسب، بل أيضاً المؤسسات المدنية التي يمكن أن توفر التعليم والصحة والخدمات الأساسية والتنمية الشاملة.

١٠١ - وفي حين أن اتفاق السلام توخى تحولا طويلا الأجل في كولومبيا، لا سيما في المناطق التي دمرها النزاع، فإن أسس ذلك التحول ينبغي أن تبنى الآن من خلال إجراءات ملموسة تتخذها جميع الجهات الفاعلة لتنفيذ اتفاق السلام برومته. ومن المهم التأكيد على الطابع المترابط لأحكامه. ويتطلب تعزيز التقدم المحرز في إعادة إدماج المقاتلين السابقين، وتوفير الضمانات الأمنية للمجتمعات المحلية في المناطق المتضررة من النزاع، إحراز تقدم في مجالات أخرى من الاتفاق في نفس الوقت: في الإصلاحات الريفية الرامية إلى مكافحة الفقر وتخلف النمو في الريف؛ وفي الإصلاحات السياسية الرامية إلى تهيئة وسط سياسي يتسم بقدر أكبر من الشمول والمشاركة؛ وفي الجهود الرامية إلى استبدال المحاصيل غير المشروعة لمحاربة الاقتصادات غير المشروعة؛ وفي آليات العدالة الانتقالية التي تزود المجتمع الكولومبي، ولا سيما الضحايا، بالحقيقة والعدالة والمصالحة. وعلاوة على ذلك، تنص أحكام الاتفاق المتصلة بالجوانب الجنسانية والفصل المتعلق بالجوانب الإثنية على تدابير محددة لدعم المرأة والمجتمعات الإثنية. وسيساعد تنفيذ جميع جوانب الاتفاق على بناء الثقة بين المجتمعات المحلية المتضررة من النزاع ومؤسسات الدولة، في المناطق التي تآكلت فيها هذه الصلة الحيوية إثر عقود من الحرب. وسيتيح هذا بدوره فرصا للتقدم والأمن والتنمية على نحو مستدام.

١٠٢ - وإذ تضع كولومبيا اتفاق السلام خريطة طريق لها، يمكنها أن تواصل بناء السلام الذي يتوق إليه مواطنوها. وتظل الأمم المتحدة ملتزمة التزاما كاملا بذلك الهدف، إذ تعمل في إطار شراكة مع الطرفين ومع كل من المجتمع الكولومبي والمجتمع الدولي.